

الجمهورية التونسية

مجلس تنازع الاختصاص

القضية عـ 272 — دد

تاريخ القرار: 2010 / 01 / 26

الحمد لله

باسم الشعب التونسي ،

أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على ملفّ القضية عدد 19308 المرفوعة من :

المدعية : سعاد بنت احمد الشتاوي نائبا الأستاذ سامي الشميلي.

من جهة

والمدعى عليها : الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في شخص ممثلها القانوني نائبا  
الأستاذ إبراهيم القلعاوي.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على الحكم الوقي الصادر فيها بتاريخ 27 أكتوبر 2009 عن  
محكمة ناحية قابس والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس تنازع  
الإختصاص.

وبعد الإطّلاع على قرار رئيس مجلس تنازع الإختصاص والمتعلّق بتعيين السيدة  
سرية الجازي عضوا مقرّرا لتهيئة القضية وإعداد تقرير في الموضوع.

وبعد الإطّلاع على تقرير العضو المقرّر .

وبعد الإطّلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملفّ .

وبعد الإطّلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرّخ في 03 جوان 1996  
والمعلّق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدليّة والمحكمة الإداريّة وإحداث مجلس لتنازع  
الإختصاص .

وبعد المداولة القانونيّة بحجرة الشورى صرّح بما يلي :

من الوجهة الشكلية:

حيث كانت الإحالة الماثلة مستوفية للشروط الشكلية المضمنة بالفصل السابع من القانون الأساسي  
عدد 38 لسنة 1996 المؤرّخ في 03 جوان 1996 ولذا تعيّن قبولها من هذه الناحية.

## من الوجهة القانونية :

حيث يتعلق الإشكال المطروح ضمن قضية الحال بتحديد الجهاز القضائي المختص بالنظر في دعوى التعويض عن الأضرار الناجمة لمحل المدعي من جراء تسرب المياه نتيجة العطب الذي حدث بالقناة التابعة للمطلوبة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في شخص ممثلها القانوني.

وحيث لئن كانت الشركة المطلوبة مؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية لا تكتسي صبغة إدارية فإن تصرفها في نطاق تسييرها لمرفق عام ولغاية تحقيق مصلحة عامة وهي تزويد المواطنين بالماء الصالح للشراب من شأنه أن يترل عملها المتداعي بشأنه مترلة العمل الإداري.

وحيث يتمثل النزاع الراهن في إلزام المطلوبة بتعويض المضررة التي تسببت فيها للمدعية بمناسبة تسييرها لمرفق عام ، الأمر الذي يجعل كل الأعمال التي تنجزها في إطار هذه المهمة أعمالا إدارية تدخل بطبيعتها تلك تحت طائلة القانون الإداري ويجعل هذا النزاع يندرج في مجال رقابة القاضي الإداري.

## ولهذه الأسباب

قرّر المجلس أنّ النزاع المعروض عليه من إختصاص القضاء الإداري .

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 26 جانفي 2010 عن مجلس تنازع الاختصاص المتكوّن من رئيسه السيّد غازي الجريبي الرئيس الأوّل للمحكمة الإدارية وعضوية السيّدتين حسيبة العربي و سرية الجازي والسّادة علي كحلون و محمد فوزي بن حمّاد والحبيب جـاء بالله و جمعة محمود وبحضور كاتبة الجلسة السيّدة نبيلة مساعد.

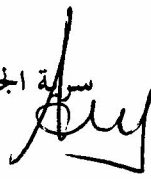
كاتبة الجلسة

نبيلة مساعد



العضو المقرّر

سرية الجازي



الرئيس

غازي الجريبي

